تطور العلاقات التركية–السورية

١٩٩٨–٢٠٠٣

Development of Turkish-Syrian relations 1998-2003

نهلة لطيف خلف

Nahla Latif Khalaf

أ.د.علاء طه ياسين

Prof Dr. Alaa Taha Yassin

تطور العلاقات التركية–السورية ١٩٩٨–٢٠٠٣

نهلة لطيف خلف

أ . د . علاء طه ياسين

Abstract

In its contemporary history, Syria witnessed many transformations and new positions imposed by the nature of international changes. Turkish-Syrian relations were deteriorating and stabilizing with the nature of the internal political developments. The Turkish political scene was constantly looking forward to a clear Turkish position on its crucial issues, which took many forms and varied in their degree of danger to its security. Nationalist, the state of Syria has remained interconnected and influential in all its influences.

المقدمة:

شهدت سوريا في تاريخها المعاصر العديد من التحولات والمواقف الجديدة التي فرضتها طبيعة المتغيرات الدولية، وكانت العلاقات التركية السورية تتأزم وتستقر مع طبيعة التطورات السياسية البينية، وكان المشهد السياسي التركي يتطلع باستمرار الى موقف تركي واضح من قضاياه المصيرية، والتي تعددت اشكالها وتباينت درجة خطورتها على امنه القومي، فدولة سوريا ظلت مترابطة ومؤثرة في كل تأثيراتها، ومن هذا المنطلق جاء اختيار موضوع بحثنا ((**تطور العلاقات التركية–السورية ١٩٩٨–٢٠٠٣**))، التي سوف تتناول القضايا ذات الاهتمام بالعلاقات السياسية والاقتصادية التركية– السورية .

كلمات الافتتاحية:

علاقات، اسباب، علاقات اقتصادية، تطورات سياسية، بنود اتفاقية .

تطور العلاقات التركية–السورية ١٩٩٨–٢٠٠٣

اولاً: التقارب في العلاقات التركية – السورية ١٩٩٨–٢٠٠٢:

أخذت العلاقات التركية- السورية منحى إيجابياً تصاعدياً، اذ تحولت العلاقة بين البلدين من ذروة التوتر الى التقارب التدريجي، ثم المتسارع وصولاً الى الدخول في الحوار الاستراتيجي، اذ كان من نتائجه الدخول في اتفاقيات اقتصادية وإعلامية وثقافية وتعليمية وسياسية [١].

ومن أبرز نقاط الالتقاء في العلاقات السورية – التركية ومنها الاتي[٢]:

١- التوافق في حل المشكلات العالقة بالطرق السلمية : ومن ذلك مساعي تركيا للوساطة بين سوريا و(إسرائيل) عبر مفاوضات غير مباشرة . ودور سوريا في إزالة التوتر بين تركيا وأرمينيا واليونان .

٢- رؤية الطرفين لسلام واستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما لتحقيق تنمية اقتصادية تنهض بالبلدين .

٣- علمانية النظامين: ولاسيما في ظل تنوع عرقي – ديني متشابه في البلدين، وخشيتهما المشتركة من قيام حركات إسلامية متطرفة .

وتتمثل عوامل الالتقاء على مستوى البيئة الدولية من حضور النظام الدولي بقوة في تحديد السياسات الداخلية والخارجية للدول، فشكل البيئة الإطارية للعمل السياسي لمختلف الدول، كما أنه يضع حدوداً عليا ودنيا للسياسات الخارجية للدولتين، فيما تعد البيئة الإقليمية من أكثر المناطق اضطراباً وتداخلا مع النظام العالمي، ويصعب إخضاعها بصورة مستمرة للنظام العالمي أو لإدارة القوى المهيمنة فيه [٣].

وتظهر عوامل الالتقاء وتحسين العلاقات بين الدولتين ومنها الاتي:

١- **الجغرافيا السياسية والحدود:** تشكلت سورية وتركيا الحديثتان في مجال جغرافي وتاريخي وثقافي متقارب، ركزت التغيرات الإقليمية على احترام الحدود السياسية للدول، وتأكيد شرعية الدول الراهنة . وقد ساهمت الرؤى الجديدة للجغرافيا وخلال عام ٢٠٠٢ في خلق مزيد من الاستعداد لحلحلة مشكلات الحدود العالقة وضبط المشكلات الكامنة على الصعيد الإقليمي . أما على مستوى البيئة البينية، فإن عوامل الجذب في العلاقات بينهما تظهر عبر تراكم التوتر في العلاقات بين سوريا وتركيا على مسار طويل من السياسات العدائية، التي تأسست بدورها على عدد كبير من عوامل التنافر، مثل الذاكرة التاريخية،

والنـزاع علـى الجغرافيـا، والمـوارد المائيـة، ومشـكلة الأكـراد، والسياسـة الإقليميـة، ولـم تشـهد العلاقات بين الدولتين أعمالاً عسكرية مهمة، وهذا يفسر نسبياً بعدم تحول التراكم السياسي والنفسي والتوترات البينية، الى تحولات نوعية في السياسة تؤدي الى استخدام العنف المسلح، ومن ثم اندلاع حروب صغيرة أو كبيرة بينهما (٤).

اما ملف الحدود فتضمن مسألتين أساسيتين : الأولى ، تتمثل بالنزاع على الجغرافيا فيما يخص لواء اسكندرون والأراضي الأخرى التي احتلتها تركيا وضمتها إليها خلال النصف الأول من القرن العشرين . والثانية ، هي التداعيات السياسية والأمنية المفترضة لنفاذيتها وهشاشتها (٥).

ويحافظ ملف الحدود بين الدولتين على حال من عدم الترسيم، ولكنه لم يشهد تحولات جوهرية سلبية أو عنفية مادية ، بل إن ثمة تحولات نسبية تنطوي على دلالات يمكن عدها عوامل تقارب في العلاقات البينية، ذلك أن الدولتين لا تريدان الذهاب بعيداً في توتير وتسخين الملف الحدودي بما يمكن أن يؤدي الى نزاع عسكري أو حتى تحكيم دولي . وقد تحدث الرئيس السوري بشار الأسد، عن مقاربة إيجابية للعلاقات ككل ، وليس عن حسم نهائي للمشكلات الحدودية . وهذا يعني ان الطرفين يمكن ان ينظرا الموضوع بمنظار التواصل والتفاعل الإيجابي، وليس الفصل والانقطاع (٦).

٢- **القوة** : قد يكون من الصعب تعيين اتجاهات تقارب وتجاذب بصدد محدد القوة والميزان العسكري بين سوريا وتركيا، إلا أن الطرفين يدركان الثمن الفادح للحرب، ويعرفان – كل بحسب تجربته – العبء المركب ومتعدد الأشكال الذي يتمخض عنها، ولذا فإنهما يحاولان تداركهما ما أمكن، وإذا كانت تركيا قد هددت مراراً باستخدام القوة العسكرية تجاه سوريا، ولاسيما منذ تشرين الاول ١٩٩٨، إلا أن الأخيرة اتبعت سياسة مختلفة أثبتت جدواها من حيث نتائجها ، وهي شكل من أشكال الردع، تسمية الدراسات الاستراتيجية والأمنية بـ (الردع بالتطمين) أو المصالحة والتهدئة . كما أن الحدود التي يفرضها المجتمع الدولي على العمل العسكري، والقيود المفروضة – نسبياً وبشكل متفاوت على سياسات التسلح، والتعاون العسكري والأمني بين الدولتين، سواء في مجالات التدريب والتصنيع العسكري والمعلومات، أو في التنسيق الأمني في موضوع احتواء الحركة الكردية، وأيضاً احتواء الإرهاب والعنف

السياسي والديني، هي معطيات تدفع الدولتين الى حصر أو تجاهل بعض مصادر التهديد المتبادلة . فتوازن الضعف لا توازن القوة ، وتوازن الهواجس والمخاوف ، فضلاً على تفاوت الخبرة العسكرية، هي عوامل تساهم بفعالية في تكوين بيئة ثنائية غير مؤاتيه للعمل العسكري، تدفع الى تسكين جبهات الخلاف(٧).

٣- **السياسة الإقليمية** : على الرغم من اختلاف الرؤى بصدد القضايا الأساسية للمنطقة، إلا أن تأكيد تركيا، وان لم يكن ذلك بالقوة والوضوح الكافيين ، أن علاقاتها (بإسرائيل) ليس على حساب العرب، وإعلانها بصورة شبه مستمرة، ان السلام بين سوريا و(إسرائيل) يجب ان يتأسس على مبادئ الشرعية الدولية، وفي إطار إقليمي شامل، كما ان اهتمام تركيا بمسألة التسوية السياسية بين سوريا و(إسرائيل)، ودخولها على خط الوساطة بين الطرفين ، مؤشرات يمكن ان تطمئن السياسة السورية(٨) .

إن المتتبع للعلاقات السورية – التركية ربما يفضي الى ملاحظة الفصام النسبي بين السياسة وغير السياسة فيها، ولعل ذلك يمثل فرضية قابلة للاختبار كظاهرة بين دولتين ، على الرغم من كونها غير معقولة وغير مألوفة في العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط . ولم تقم سوريا بفرض إجراءات عقابية ذات طابع اقتصادي أو مقاطعة على تركيا أو الطلب من حلفائها اتخاذ إجراءات من هذا القبيل، بل كانت تحرص في أوج الأزمات معها، على تطوير العلاقات التجارية وغيرها (٩).

٤- **القومية:** تشترك القوميتان العربية والتركية في ظروف النشوة والتكوين ، ويبدو أنهما اتسمتا منذ البداية بروح رسالة توافق كوني وإدماج وتكامل . وعلى الرغم من عوامل التنافر الكثيرة على المستوى القومي، إلا ان ثمة في المقابل اتجاهات تقارب وتجاذب قد لا تكون بالقدر نفسه من الوضوح والقوة، ولكنها تؤثر إيجابياً على العلاقات السورية – التركية . وقد انعكس ذلك على خطاب وسلوك سياستهما الخارجية ، وعلاقتهما الدولية، وفق عدد من المفردات التي تتعلق بـ : المسألتين الكردية والعراقية ، ومسألة التعدد الاثني، وشرعنة السياسة والدولة، والتركيز على الفرص، وتجاهل القضايا الخلافية (١٠).

وهنالك عدة عوامل داخلية لكلا الدولتين والمتمثلة بالتجاذب على مستوى البيئة الوطنية قد تؤثر سلبا او ايجابا على العلاقات الثنائية بين البلدين ومنها الآتي(١١):

١- **النظام السياسي والعسكري:** ينطوي مفهوم النظام السياسي على مفردات أساسية تتشابه فيه الدولتان في اثنين منها ، وهما الدور الخاص لكل من الطبقة السياسية والمؤسسة العسكرية في إدارة البلاد .

ارادت تركيا المؤسسة العسكرية والبيروقراطية العليا تضبطان الاختلافات والخلافات الداخلية، أو تبقيانها في حيز سياسي محدود الفعالية ، بما لا يسمح لضغط الرأي العام والجماعات السياسية الدينية أو القومية بإنفاذ اتجاهاتها المتشددة، محلياً وخارجياً، وأن تركيا تشهد تحولات في البعد السياسي تجعلها اكثر تقبلاً للهواجس السورية ، المتعلقة بعدد من القضايا معها، مثل المياه و(إسرائيل) والسلام الإقليمي[١٢].

اما سوريا فقد نشطت العملية السياسية في عام ١٩٩٩ في إطار سياسة تهدف الى تجديد النظام السياسي، والنظر مجدداً في علاقات الحزب بالدولة ، وإعادة تقييم السياسة العامة وحصيلتها خلال العقود الماضية، ولعل هذا ما يجعل سوريا تتجاهل بعض القضايا الخلافية مع تركيا، كونها تشعر بأن إجراءات بناء الثقة معها تمثل حلاً مؤقتاً، وهذا يحافظ على مستوى من الاعتدال والتوازن في الآمال المعقودة على سياسة التقارب معها[١٣] .

اما المؤسسة العسكرية فيصعب تحديد المؤشرات التي تدل على دور تقاربي للمؤسسة العسكرية في العلاقات بين سوريا وتركيا، وقد عرقلت الهواجس الأمنية خلال عدة سنوات إمكان تفاهم واسع بينهما ، ولكنهما على صعيد السياسة العملية أبدتا حرصاً متبادلاً على النوايا الحسنة[١٤].

٢- **الخصائص المجتمعية والقومية:** أبدى الأتراك مقاربة اقتصادية لمشكلاتهم الداخلية، وقد أدى ذلك الى تركيز مزيد من الاهتمام على دور السياسة الخارجية في التحديث والتنمية ، إذ كانت تتركز في الجانب الاقتصادي، على مبادئ براغماتية تسمح بخرق أو خلخلة نسق السياسة العليا إذا ما حقق ذلك فوائد ومكاسب اقتصادية جوهرية .

أبدى السوريون مقاربة اقتصادية أولية لقضايا البلاد الداخلية والخارجية، وقد يكون ذلك مضافاً إليه المقاربة التقنية والمعلوماتية ، وهو جوهر المشروع السياسي للبلاد في تلك المرحلة، كما قامت خلال السنوات الماضية بتغييرات مهمة في الخطاب السياسي وبالتالي

فان السياسة الداخلية والخارجية ، أبرزت المعطيات والمصالح الاقتصادية أكثر مما كان في الماضي[١٥].

تبنت الدولة التركية الخيار الأمني، وليس السياسي في التعاطي مع القضية الكردية، كما حاولت تصدير مشكلاتها الى الخارج ، وكانت سوريا المتهم الأول بالتدخل في شؤونها الداخلية، ودعم المقاتلين الأكراد في صراعها ضدها [١٦].

اما سوريا فيمكن ملاحظة تطورين مهمين على هذا الصعيد : الأول هو الانفتاح على الاتجاهات السياسية المحلية ، وإمكان إشراكها في الحياة السياسة في البلاد. والثاني هو الانفتاح على الحالة الكردية المحلية، وأما على الصعيد التماسك الاجتماعي ومستوى التطور القومي، فإن سوريا وتركيا تشهدان تغيرات نسبية لجهة القبول بالتعدد السياسي، ومن ثم الثقافي، على ان مستوى التطور القومي يبدو متقارباً نسبياً لجهة تأكيد الدولة الوطنية في سوريا[١٧].

قاد تبلور القوميتين العربية والتركية الى تناقض في المعاني والمضامين التي تريد أن تمثلها كل قومية ، فأرادت القومية التركية ان تكون سبيلاً للتخلص من الإرث الشرقي والديني المتمثل بشكل خاص بالإسلام والعرب ، من اجل الانتماء الى علمانية غربية، وان تكون جزءاً من المحيط الأوروبي، وعلى العكس من ذلك ، فإن القومية العربية أرادت – جزئياً – أن تحتفظ بما يمثله الإسلام من مخزون ثقافي وحضاري للعرب، الذين احتفظوا على مر تاريخهم بدور الريادة الإسلامية ، في السلطة وفي التعبير اللغوي، ولم يستطع الأتراك تفهم مغزى عداء العرب للغرب والاستعمار[١٨].

كانت كل من سوريا وتركيا تتنافسان على تحديد السياسة الإقليمية، اذ تنتهج سوريا سياسة فك الارتباط مع نظام الهيمنة العالمي، بينما تنتهج تركيا سياسة الاندماج به، غير أن المسألة الأهم من منظور الجغرافيا السياسية هي مسألة الحدود التي تتجاذبها الرؤية الأولى، اذ تفترض تثبيت الحدود السياسية الراهنة ، وهذا يعني منع سوريا من المطالبة بأراضيها المحتلة من قبل تركيا والمتمثلة بلواء اسكندرون وكيليكيا، اما الرؤية الثانية، فكانت تفترض ان تغيير الحدود يمكن ان يتم، ولكن في إطار اتفاق إقليمي وبرعاية المجموعة الدولية التي من المفترض ان ترى التسوية السياسية للصراع بين العرب و(إسرائيل) [١٩] .

كانت الحياة السياسية في تركيا تقودها حكومة ائتلافية من المدة ما بين الثامن والعشرين من آذار ١٩٩٩ ولغاية الثامن عشر من تشرين الثاني ٢٠٠٢ تمخضت عن نتائج الانتخابات البرلمانية المبكرة التي جرت في عام ١٩٩٩ وكانت تضم أحزابا تتبنى سياسات اقتصادية متباينة فالفائزان الكبيران هما حزب اليسار الديمقراطي برئاسة بولند أجويد وحزب الحركة القومية برئاسة دولت بغجلي وكلاهما يفضلان مشاركة الدولة بتنمية الاقتصاد ويتناقض موقفهما نحو اعتماد اقتصاد السوق لدى شريكهما في الائتلاف حزب الوطن الأم[٢٠].

ومن بين أهم الأحداث التي شهدتها تلك الحكومة هي الأزمة الاقتصادية التي حدثت في عام ٢٠٠١ وكان ابرز ملامحها هبوط سعر الليرة التركية بنسبة ٤٠% في يوم واحد وتم سحب ما بين (٦-٧) مليار دولار من احتياطي البنك الدولي خلال مدة أسبوعين لمواجهة التضخم البالغ (٩٠%) وقد تمخضت عن تلك الأزمة اندلاع المظاهرات في العديد من المدن التركية فضلا عن أحداث أخرى منها تدهور صحة رئيس الوزراء التركي بولند أجويد والفساد المالي والإداري في البلاد [٢١].

انتهت تلك الحكومة بصورة فوضوية وقد أسفر ذلك الوضع عن رفض كبير للطبقة السياسية الحاكمة، إذ تميزت تلك الأزمة بهروب كثيف لرأس المال الذي قاد الى انهيار البورصة وإفلاس نحو اثنى عشر مصرفا ومئات المؤسسات الصغيرة وبيوت التجار وارتفع معدل بطالة الشباب (اقل من ٢٥ سنة) من (٣,١٤%) عام ٢٠٠٠ الى (١٦,٧%) عام ٢٠٠١ مما أدى الى سقوط الحكومة[٢٢].

قدم السيد رجب طيب اردوغان في آب عام ٢٠٠١ طلبا للترخيص لحزبه الذي أطلق عليه (حزب العدالة والتنمية) وقد ضم في الهيئة التأسيسية للحزب ثلاث عشر امرأة اربعة منهن مطربة وممثلة وطبيبة ومعلمة فضلا عن العديد من شخصيات حزب الفضيلة الذي تم حظر نشاطه السياسي وفئة أخرى جاءت من أحزاب قومية وعلمانية [٢٣]، ونتيجة لذلك أعلن عن تأسيس الحزب في الرابع عشر من آب ٢٠٠١ في حفل بسيط في احد فنادق العاصمة التركية أنقرة دعي إليه الصحفيون وكانت قائمة الأعضاء المؤسسين تشمل اربعة وسبعون شخصا من الجامعيين والمثقفين ورجال القانون[٢٤].

وذهب حسين بسلي وعمر اوزباي وهم مؤلفي كتاب (رجب طيب أوردغان : قصة زعيم) وهم من المقربين لاردوغان قولهم: **((كان هناك احدى وسبعون توقيعا في عريضة تأسيس حزب العدالة والتنمية ثم انضم الى هذا العدد في اليوم ذاته ثلاث وخمسون نائبا من نواب حزب الشعب ليصبح بذلك عدد مجلس المؤسسين مئة واربع وعشرون عضوا))**[٢٥].

أما فيما يخص النساء فقد كانت القائمة تضم من ستة عشر – سبعة عشر امرأة وبإعادة النظر في القائمة وتقييم الأسماء المطروحة خفض العدد الى اثنى عشر ثم الى الستة [٢٦].

كان شعار المؤتمر التأسيسي للحزب تحت عنوان (العمل من اجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع) واستهل الحزب نشاطه انطلاقا من ضريح أتاتورك في إشارة الى القبول بالعلمانية أساسا لنظام الحكم [٢٧]، وفي ضوء تنوع تيارات حزب العدالة والتنمية لا يمكن وضع الحزب في خانة التيار الإسلامي لكنه بكل تأكيد يعد مدرسة جديدة في الفكر والممارسة لدى بعض الإسلاميين الأتراك وتأكيدا لذلك فقد أجد عبدالله كول قوله: **((إن حزبنا ليس حزبا دينيا ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع وفي عداد مؤسسينا نساء محجبات ونساء سافرات ورجال ملتحون وغير ملتحون إن الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بل للخدمة))** كما أضاف اردوغان انه يتجنب استخدام مصطلح إسلامي فحزبه محافظ ديمقراطي ولانية للحزب أن يقيم نظاما دينيا أو إسلاميا في تركيا[٢٨].

جرت الانتخابات التشريعية في تركيا باشتراك (١٨) حزبا في الثالث من تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ وظهرت النتائج بفوز حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري، إذ حصل الأول برئاسة اردوغان على (٢٦٣) مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان البالغة (٥٥٠) مقعدا بعد حصوله على نسبة (٢٩,٣٤%) من أصوات الناخبين في حين حصل الثاني برئاسة دينيز بايكال على (١٧٨) مقعدا بعد حصوله على نسبة (٣٩,١٩%) من أصوات الناخبين[٢٩].

أما فيما يتعلق بمبادئ وتوجيهات الحزب فيتضح من تصريحات اردوغان الذي ركز على النقاط ومنها الاتي [٣٠]:

١- التأكيد على أن الحريات والحقوق الأساسية مكفولة.
٢- المفهوم الخاطئ للعلمانية على أن العلمانية عدو للدين وقال سوف نعمل على مجابهة هذا المفهوم .
٣- الاحتياجات الأساسية الثلاث التي تفرض نفسها باستمرار (العدالة – الحرية – لقمة العيش).

اعتمدت تركيا في سياستها الخارجية منذ تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢ استنادا الى رؤية العمق الاستراتيجي التركية التي وضعها الدكتور احمد داؤد اوغلو كبير مستشاري اردوغان لشؤون السياسة الخارجية على أن السياسة الخارجية التركية كانت تفتقر الى التوازن بسبب تركيزها المفرط على العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا الى درجة إهمال مصالح تركيا مع دول الشرق الأوسط ومنها سوريا [٣١].

إذ كان لتصور اوغلو حول السياسة الخارجية الأثر البالغ في سياسة تركيا الداخلية وبالتحديد الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد إذ أن الإصلاحات الداخلية وتنامي القوة الاقتصادية عملا على تمكين البلاد من الظهور بصفة المروج للسلام في المناطق المجاورة[٣٢].

ثانياً: تطور العلاقات التركية – السورية ٢٠٠٢-٢٠٠٣:

شهدت العلاقات التركية السورية تطورا ملحوظا منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا وتحسن العلاقات الثنائية بين البلدين في سياق تفاهم الحكوميتين التركية والسورية حول إعادة تعريف كل دولة لوزنها ودورها الإقليمي في المنطقة، اذ تقف البلاد وسط متغيرات جيوسياسية وإستراتيجية جديدة ، ومن جهتها تدرك سوريا إنها لا تملك أسباب القوة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية التي تملكها وبالتالي فان المطلوب منها هو تغيير النهج والتوجيهات بما يتوافق والمستجدات الجديدة في المنطقة وبما يعود الى تعزيز البيت السوري وتحصينه من التدخلات والضغوط الخارجية، اذ إن العامل الجوهري في تبدلات السياسة الخارجية التركية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية ومنها سياسة تركيا تجاه سوريا يمكن في محاولة تركيا الخروج من واقع الحصار الإقليمي الذي وصلت إليه في ظل ارتباط سياساتها بالولايات المتحدة الامريكية و(إسرائيل) وكلتاهما لم تنفع في تقوية تركيا ولا

في جعلها تتغلب على مشاكلها الاقتصادية الأمر الذي رسخ القناعة لدى الأتراك بضرورة التخفيف من حدة القيد الأمريكي و(الإسرائيلي) وتفعيل علاقات تركيا بدول الجوار ومنها سوريا [٣٣].

زار رئيس الأركان السوري العماد حسن توركماني تركيا في عام ٢٠٠٢ ووقع اتفاقا للتعاون الأمني ضمن تبادل المعلومات والتكنولوجيا والتدريب ، وإمكان إجراء مناورات عسكرية مشتركة [٣٤].

قامت السياسة الخارجية التركية على نظرية (تصغير المشاكل) مع دول الجوار بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا، الأمر الذي حقق نجاحاً كبيراً خلال مدة قصيرة من الزمن، وكان وزير الخارجية التركي احمد داوود أوغلو مهندس هذه النظرية، التي أدت الى علاقة أكثر من ممتازة مع كل من العراق وسوريا وإيران، وتحسن صورة تركيا في المنطقة العربية[٣٥].

إن مسار العلاقات التركية – السورية الذي تركز على التوجه القديم الذي ساد مرحلة (الحرب الباردة) والذي ازداد تفاقماً أيضا في أزمة عبدالله أوجلان شكل نموذجاً للكسل والخمول على نحو قل أن يرى له مثيل بين دولتين متجاورتين، ولا ينتمي الى أي مفهوم أو رؤية دبلوماسية عقلانية، فلدى الدولتين أطول حدود سياسية برية مشتركة تحتل فيها تركيا موقع البوابة المفتوحة على شمال سوريا وغربها، بينما تحتل سوريا موقع البوابة المفتوحة على جنوب تركيا، وتعد هاتان الدولتان ساحة صدام بينما تتوافر لديهما القدرات والإمكانات اللازمة لإقامة علاقات وثيقة ومثمرة في مجالات الزراعة والتجارة والنقل ، فضلا عن استخدام المناطق المائية المشتركة[٣٦].

تزايد الاهتمام التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، لا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا، وحرصت قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية . وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه المدة، لا سيما في أبعادها الاقتصادية ، اذ نجحت تركيا في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصادات المنطقة (والسادسة عشرة على المستوى العالمي) من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي . وصاحب ذلك زيارة حضور

الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة ، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية ، أو الصراع العربي – (الإسرائيلي)، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو طرح تركيا كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعادها المختلفة ، وغيرها من القضايا[٣٧]، وقد أثار هذا الدور التركي النشط ، بأبعاده المتعددة ، الجدل حول طبيعته وحقيقة الدوافع المحركة له بين اتجاهات تبرز الطابع البراغماتي للسياسة التركية ، وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية ، وفقاً لحسابات قصيرة الأمد ، وأخرى تؤكد تحول السياسة الخارجية التركية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية . وثالثة تؤكد استمرارية التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة ، مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الاستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي [٣٨]، إلا أن التطورات الحاصلة خلال تسعينيات القرن العشرين غيرت التصور الاستراتيجي التركي ، لناحية تصور حاكم للشرق الأوسط في المخيلة الاستراتيجية التركية بأن أنقرة تستطيع ترجمة نفوذها الإقليمي الى نفوذ إضافي يضغط على الاتحاد الأوروبي ، ويساير طموحاته ومصالحه في المنطقة [٣٩].

اوجد وزير الخارجية التركي احمد داوود أوغلو انه : **((لا يمكن لتركيا الدولة التي ظهرت على الأرضية التاريخية والجيوسياسية للدولة العثمانية، أن تقصر مجال تخطيطها أو تفكيرها الدفاعي داخل حدودها القانونية فحسب . وفرض هذا الإرث التاريخي الذي تمتلكه تركيا عليها ضرورة التدخل في أي وقت في قضايا متعددة خارج حدودها))** [٤٠].

ورأى وزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو ان سياسة الانفتاح على الدول غير الغربية ، دون صراع مباشر مع الغرب ، والنظر الى الروابط الدينية كدرع يحفظ الدولة من الانشقاقات الاثنية، التي يعتقد أنها تغذى من أجل حسابات ومصالح استراتيجية للدول الغربية، تعبر عن تواصل مع السياسات الإسلامية التي كانت موجودة أواخر القرن التاسع عشر [٤١].

تسعى تركيا لتصبح قوة إقليمية في منطقة شرق المتوسط وشبه جزيرة البلقان، مما قد يزيد من تعقيد علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، ولكن من شأنه أيضاً ، في حال إدارة الأمر بصورة بناءة ، ان يساهم في توفير الاستقرار لأكثر مناطق أوروبا ومع ذلك ، فإن التدهور

في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بالذات ، مضافاً إليه التهميش الزاحف لتركيا ، في عملية إقامة بنيان أمني أوروبي جديد ، قد يفضي الى حدوث اغتراب تركي دائم عن أوروبا(٤٢).

إن وضع تركيا القوي اقتصاديا وسياسيا سيفرض نفسه على الاتحاد الأوروبي، فالدول الغربية تطلب من تركيا دعم مواقفها في المنطقة ، مقابل تسهيل انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي . وقد بدا واضحاً أنه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط ، كلما ازداد الطلب الأوروبي عليها وارتفعت أسهمها كحليف يجب استرضاؤه والاعتماد عليه . أما عندما تكون تركيا مغمورة ولم تحتل لنفسها وبنفسها موقعاً استراتيجياً مؤثراً فإن الاتحاد الأوروبي سيستمر في رفض قبولها في الاتحاد وسيبقى انضمامها له مجرد حلم، فإذا لم تحاول تركيا ان تبذل الجهود من اجل الأخذ بعين الاعتبار جميع الصعوبات التي ستنتج عن هذا التوجه السياسي ، فإنها ستفقد شخصيتها واعتبارها وتبقى عنصراً سلبياً على هامش المحور الذي يشكله الأخرون(٤٣)، لذا يرى اوغلو ان على تركيا ألا تقع في خطأ الابتعاد عن هذه المناطق بالجري وراء إغراءات الدخول في الاتحاد الأوروبي ، أو إقامة علاقات مع الأحلاف البعيدة كما حصل في الماضي، فالثقل السياسي والاقتصادي والثقافي التركي في الساحة الدولية ، سيتحدد وفقاً لقوة تاثير تركيا في هذه المناطق القريبة، وان الوحدة الداخلية لتركيا مرتبطة بشكل مباشر بالعوامل الموجودة في هذه المناطق، إذ لا يمكن لدولة الأناضول ان تحافظ على وحدتها في هذه الساحة الجيوسياسية الحساسة، أو أن تنفتح على العالم الخارجي، إذا لم تكن مؤثرة في التطورات التي تحدث في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط(٤٤).

نجحت تركيا في أن تكون عنصراً فاعلاً في منطقة الشرق الأوسط ، مستفيدة من الفراغ الناجم عن ضعف الموقف العربي ، ومن رغبة الأفرقاء العرب أنفسهم في جذب تركيا الى جانبهم ، ظناً من كل طرف أن يستطيع استخدام القوة التركية لإضعاف الآخر ، ولإضعاف النفوذ الإيراني المتنامي أيضاً (٤٥)، وقد توافرت العديد من العوامل التي أتاحت لتركيا ان تكون جزءاً من صورة الشرق الأوسط ومحيطها الإقليمي عموماً، وعلى مستوى الشرق الأوسط ، من أهمها خصوصاً (٤٦).

انعكس التوجه العلماني السابق الحاد والضغوطات الموجهة الى الحالة الإسلامية، سلباً ، على علاقة تركيا بالعالم الإسلامي المتوجس من مفهوم العلمنة كنموذج معاد للدين ، وفقاً لآليات تطبيقه في تركيا سابقاً (٤٧).

اتسم الموقف التركي الوسيط والحيادي من كل أطراف النزاعات سواء العربية البينية، أو العربية – (الإسرائيلية)، أو الإسلامية البينية ، أو الإسلامية – الغربية . ومنطلق هذه السياسة ، أن اية علاقة مع قوة طرف في نزاع لا تعني معاداة القوى الأخرى الأطراف في ذات النزاع(٤٨).

لاقى الحضور التركي قبولاً مميزاً في الساحة العربية تحديداً ، وقد تفاوتت عوامله تبعاً لظروف الأطراف العربية، إذ تزامن ظهور الدور التركي مع الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ ، وترافقه بتهديدات عسكرية أمريكية لبعض الدول العربية، ولاسيما سوريا، فكان لمعارضة تركيا غزو العراق انطلاقاً من أخطار التقسيم ، أن وجد العرب والأتراك أنفسهم في خندق واحد ، فسوريا وتركيا، معنيتان بعدم نشوء دولة كردية في شمال العراق ، فيما أقطار عربية أخرى خشيت على أنظمتها من شعارات الديمقراطية الأمريكية (٤٩).

ويمكن تقسيم الأسباب الدافعة لدور تركي إقليمي في المنطقة الى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية . ويأتي في مقدمة الاسباب الموضوعية الاتي (٥٠):

١- تتمدد تركيا إقليمياً في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه ، بحيث إن الجدوى الاستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تماماً في حال الشرق الأوسط . وتكفي الإشارة هنا الى الدور الإقليمي الإيراني ، الذي استثمرت فيه إيران مالياً وإيديولوجياً لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاماً .

٢- توافر تاريخ مشترك بين تركيا والعرب ، ووجود تقارب ثقافي وحضاري وديني بين تركيا والدول العربية ، وهو ما لا يجعل تركيا عنصراً وافداً الى المنطقة، ويسهل قيامها بهذا الدور (٥١).

٣- الفراغ الكبير في المنطقة، نتيجة انهيار ما سمي النظام الإقليمي العربي ، خصوصاً عقب احتلال العراق ٢٠٠٣ .

٤- إن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي بارز دون الاصطدام بقوى عالمية ، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي ، أو في ألبانيا والبوسنة حيث نفوذ دول أوروبا الوسطى .

٥- ترسم تركيا سياستها الإقليمية بغطاء وتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية وباعتبارها ثقلاً موازياً للدور الإقليمي الإيراني الذي لا ترضى عنه الولايات المتحدة الأمريكية حتى مع تأكيد تركيا المستمر أنها لا تتواجه مع إيران في المنطقة[٥٢] .

بالإضافة الى البنود آنفة الذكر فإن انهيار الاتحاد السوفييتي شكل فرصة أمام تركيا للتوجه والانفتاح على المنطقة العربية وتوطيد علاقاتها مع دولها عبر البوابة السورية، وعلى الخصوص بعد أن فقدت سوريا داعماً أساسياً (الاتحاد السوفيتي) ، مما جعل القيادة السورية تتعامل بشكل عقلاني مع هذه الظروف .

فيما تقوم الأسباب الذاتية التركية لدورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط على أساس المصالح الوطنية التركية، اذ لعبت المصالح الأمنية التركية دور إقليمي في المنطقة ، وهذا يعني المشاركة في تحديد الأولويات الإقليمية ، والوصول بخطوط الدفاعات التركية الى أبعد نطاق ممكن من الراضي التركية ، التي كانت تاريخياً عرضة لعمليات إرهابية ، سواء على خلفية سياسية مثل المشكلة الكردية أو الأرمنية، أو على خلفية إيديولوجية مثل عمليات الجماعات الدينية الإرهابية المتشددة التي تنشط في دول جوارها الجغرافي، فضلا عن حاجة تركيا الماسة الى النفط والغاز العربي نتيجة تعاظم قدرات الاقتصاد التركي وطموحها لتصبح معبراً لإمدادات الطاقة الى أوروبا بما يعزز وضعيتها الاستراتيجية والاقتصادية [٥٣].

تشكل الدول العربية سوقاً واسعة للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالصورة في السوق الأوروبية، فضلا عن إن تركيا تسعى لأن تكون الدول العربية عمقاً للدولة التركية اقتصادياً واستراتيجياً في حال رفض الاتحاد الأوروبي انضمامه إليه، لذلك أدركت تركيا أهمية سوريا ودورها في المنطقة ، واقتنعت بأن سوريا بالنسبة لتركيا هي المفتاح الرئيسي للانفتاح على منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي ، كما أن سوريا من أهم دول المنطقة ودون دورها ومساهمتها لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في الشرق الأوسط ، فتعاملت تركيا مع هذه الحقائق وتجاوبت مع نهج سوريا تجاه مشكلات المنطقة

ودعت الى تعزيز الحوار معها. وعدت أن سوريا قادرة على إيصال وجهة النظر التركية الى الدول العربية، كما أن تركيا أرادت الانفتاح على سوريا بسبب التقارب في وجهات النظر حول رفضهما المشترك لإقامة دولة كردية على أجزاء من أراضي الدولتين [٥٤].

ثالثاً: اثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ على العلاقات السورية – التركية:

وضعت المصالح التركية والسورية في مواجهة السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، الى استمرار تركيا وسوريا في التقارب على كافة المستويات ، فقد كان عام ٢٠٠٠ مناسبة لتوسيع ودعم التفاعلات والزيارات الرسمية اذ قام نائب الرئيس السوري آنذاك عبد الحليم خدام بزيارة الى أنقرة مطلع تشرين الثاني ٢٠٠٠ كأول زيارة مهمة وعلى مستوى عالي، وفي محادثاته مع القادة الأتراك تعهدت كل من سوريا وتركيا بالعمل على صياغة اتفاق (إعلان مبادئ) تساعد على توجيه العلاقات بينهما في المستقبل ، وفي حزيران عام ٢٠٠٢ زار رئيس الأركان السوري آنذاك حسن تركماني ووقع الطرفان التركي والسوري اتفاقاً للتعاون الأمني تضمن تبادل المعلومات والتكنلوجيا والتدريب وإمكانية إجراء مناورات عسكرية مشتركة ، وبعد هذا الاتفاق العسكري التركي – السوري جاء الفوز الكاسح لحزب العدالة والتنمية في انتخابات الثالث من تشرين الثاني ٢٠٠٢ ليعطي العلاقات التركية السورية زخماً وقوة لم تشهدها من قبل ، وقد افتتح عبد الله غول زياراته الخارجية بزيارة دمشق التي حظي فيها بحفاوة بالغة[٥٥].

أن الحكومتين التركية والسورية تفاهمتا حول إعادة تعريف كل دولة لوزنها ودورها الإقليمي في المنطقة ، ففي تركيا هناك إجماع على أنه في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق تقف البلاد وسط متغيرات جيوسياسية واستراتيجية جديدة ومن خلالها تدرك سوريا أنها لا تملك أسباب القوة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تملكها تركيا ، فكان لا بد من تغير النهج والتوجيهات بما يتوافق والمستجدات الجديدة [٥٦].

أدى غزو العراق عام ٢٠٠٣ دوراً مهماً في صوغ الوعي التركي لطبيعة المرحلة المقبلة من جانب ، وفي التقارب الشديد بين تركيا وسوريا نظراً للهواجس المشتركة ، فأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لاستغلال أحداث الحادي عشر من أيلول لا للانقضاض على القاعدة بل لتفتيت العالمين العربي والإسلامي خدمة لأمن (إسرائيل) والسيطرة على

منابع النفط ، فضلا عن جعل تركيا إحدى الدول المستهدفة في مرحلة لاحقة من خلال ترسيخ النزاعات العريقة والمذهبية والدينية ، لذا كان غزو العراق عام ٢٠٠٣ مفصلياً في اكتمال النظرة التركية الى خطورة السياسة الأمريكية من عدة جوانب [٥٧].

أظهر غزو الولايات المتحدة الامريكية للعراق أن أحد أهدافه هو ترسيخ الانقسام العرقي من خلال فيدرالية كردية تفتح لاحقاً على دولة مستقلة ، لا تهدد فقط وحدة العراق بل وحدة الكيانات المتجاورة وفي مقدمتها سوريا وتركيا وإيران ، وبالتالي فإن العامل الكردي كان ولا يزال من العوامل المقربة بين تركيا وسوريا[٥٨].

أظهرت التطورات السياسية دوراً (إسرائيلياً) مركزياً في شمال العراق في دعم الأكراد وتدريبهم ، الأمر الذي وثقته المصادر الغربية ، وهذا ما يفيد بأن مصدر الخطر المشترك على سوريا وتركيا هو (إسرائيل)، وأظهرت التطورات أن الدول الإسلامية مستهدفة الواحدة تلو الأخرى، ولقد جاءت التهديدات الأمريكية لسورية وإيران لتدق قاموس الخطر بالنسبة لتركيا[٥٩].

أوجد الاحتلال الأمريكي للعراق مخاوف جدية لدى الدولتين التركية والسورية، من تداعيات هذا احتلال ظهور الصراعات الاثنية والطائفية والمذهبية في المنطقة العربية . بعد ذلك تحسنت العلاقات بين تركيا وسوريا بصورة كبيرة بسبب تبادل الزيارات بين للدولتين، اذ عبر الرئيس التركي احمد نجدت سيزار بقوله : **((إن زيارتكم لها صبغة تاريخية ومغزى خاص ..))**[٦٠].

شدد الرئيس السوري بشار الأسد على ضرورة تفعيل سبل التعاون المشترك بين الدولتين في جميع المجالات ، ولا سيما ان العلاقات السياسية بين الطرفين انتقلت من مرحلة عدم الثقة الى مرحلة الثقة المتبادلة ، والتي يجب استثمارها في توليد استقرار سياسي يسود المنطقة [٦١]. لذلك ومنذ تغيير الخريطة العراقية بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وظهور معادلات داخلية وإقليمية ودولية جديدة ، ارتسمت على امتداد السنوات اللاحقة ، مجموعة من الثوابت التركية تجاه الوضع في العراق ، وعلى الرغم من تبدل الحكومات والخريطة البرلمانية في تركيا ، إلا أن هناك

مجموعة من الثوابت تشكل في جزء منها جامعاً مشتركاً في بعضها بين سوريا وتركية ومنها الآتي [٦٢]:

١ـ منع إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق ، انطلاقاً من أن مثل هذه الدولة رسمياً، سيشجع أكراد تركيا على الاحتذاء بأشقائهم في العراق ، والسعي الجدي الى تحقيق الانفصال عن تركيا ، أو على الأقل إقامة حكم ذاتي ، مادام مثل هذا الهدف اصبح واقعاً في شمال العراق . فتركيا تعارض حتى منح أكراد العراق حكماً ذاتياً واسعاً يمكن أن يفتح الباب لاحقاً أمام استقلال كامل . فهي ترى أن اعلان دولة كردية مستقلة في شمال العراق يشكل سبباً للحرب ، ووجود الجيش التركي في بعض مناطق شمال العراق ، وإن كان يستهدف مواجهة قوات حزب العمال الكردستاني ، إلا أنه يمثل في الوقت نفسه مراقبة لحركة الأكراد العراقيين ، منعاً لأية مفاجآت .

٢. الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية ، وذلك انطلاقاً من أن تقسيم العراق سيفتح باب تقسيم كل الدول المجاورة له ، بما فيها تركيا .

٣. إن التفكك السياسي والعرقي للعراق شجع تركيا على المطالبة ، بمنح تركمان العراق – منطقة كركوك – حقوقاً ثقافية وحكماً ذاتياً ، وألا يكونوا تابعين الى منطقة الحكم الذاتي الكردي المحتملة في المستقبل ، وذلك ليبقى التركمان جيباً تركياً داخل العراق ، سواءً تجاه بغداد ، أو تجاه الأكراد .

٤ـ منع تشكيل العراق أي تهديد مستقبلي لتركيا ، وإذا كانت تركيا مع عراق موحد ، إلا أنها ضد ظهور عراق قوي[٦٣] .

إن القيادة السورية رأت أن الولايات المتحدة الأمريكية في احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣ تهدف الى السيطرة على المنطقة العربية ، ومن ثم الاعتداء على سوريا، كما رأت فيه القيادة السورية دعماً (لاسرائيل) وخدمةً لها، ورسم خارطة جديدة للشرق الأوسط . وبسبب ذلك كان على القيادة السورية ان تقف بقوة ضد الاحتلال الأمريكي للعراق[٦٤]. ووفقاً لوزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو فإن: **((النظامين السياسي والديموغرافي في العراق معقدان جداً ، فهناك السنة العرب في وسط البلاد ، والسنة الأكراد في الشمال ، والعرب الشيعة في الجنوب، وبالتالي فإن عنصر التوازن في العراق هم العرب السنة . فيما أنهم سنة ، فإن**

لديهم قاسماً مشتركاً مع الأكراد ، وبما أنهم عرب ، فإن لديهم قاسماً مشتركاً مع الشيعة العرب . فيجب أن يكون هناك نظام سياسي في العراق مبني على السنة العرب ، لضمان الأمن وضمان نظام سياسي مستمر في هذه البلاد)) [٦٥].

نشطت حركة المنظمات الحزبية والجماهيرية في تركيا ، ضد العدوان الأمريكي على العراق، وشكلت الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والشعبية (مجلس التنسيق) ضد العدوان على العراق ، والذي يضم حوالي مئة واربعون منظمة تركية ، عملت على مطالبة الحكومة الجديدة (العدالة والتنمية) بزعامة رجب طيب أردوغان، بعدم الانجرار وراء المواقف الأمريكية والمشاركة في الحرب. وصرح على جانجي رئيس مجلس التنسيق بأن القضية لم تعد قضية إقليمية ، بل قضية تهم جميع دول العالم ، واصفاً تلك الحرب (بالقذارة) التي تجلب البؤس والدمار للمنطقة[٦٦]. ويعكس الموقف التركي ما قبل احتلال العراق ، موقفاً متزناً تجاه علاقة حسن الجوار في ظاهره ، ولكن سمة استراتيجية تركيا (المساومة) في السلوك السياسي الخارجي، تبعث على الريبة والشك من حيث المصداقية . ويمكن ملاحظة تصريحات المسؤولين الأتراك بشأن رفضهم لموضوع الحرب الأمريكية على العراق ، وما نجم من موقف معاكس إثر الزيارات الأمريكية المتعددة لتركيا . مما دفع الأتراك الى الاصطفاف وقبول فكرة الاشتراك الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في حال اندلاع حرب، بعد المساومة ، من خلال المطالبة بدفع خمسة وعشرين مليون دولار، وهذا يعكس حجم الخسائر الذي تتعرض لها تركيا في حال اندلاع الحرب[٦٧].

كانت شروط تركيا لدخول الحرب على العراق الى جانب التحالف الدولي ، وبلغة المساومة منها الآتي [٦٨]:

١- التعهد بعدم قيام دولة كردية في شمال العراق .

٢- يمكن لتركيا الدخول في الأراضي العراقية لمسافة ٧٥ كم ، وأن تحصل على ١٠% من النفط العراقي .

٣- تبقى كل من الموصل وكركوك ، خالية من أية قوات ، سوى عدد محدود من القوات الأمريكية .

وفي ظل عدم وجود ضمانات كردية وعوامل أخرى ، واصلت تركيا رهانها على أنه لا حرب من دونها ، بل ربما أكد إلحاح الإدارة الأمريكية على مشاركة تركيا بالحرب ، هذا الانطباع لدى الأتراك ، الى أن وجه الرئيس الامريكي بوش إنذاره فجر الثلاثاء في الثامن عشر من آذار ٢٠٠٣ الى الرئيس العراقي صدام حسين، وأدرك الأتراك أن رهانهم قد سقط، فاجتمعوا على عجل مساء ذلك اليوم وقرروا بالإجماع (رئيس الجمهورية ، ورئيس الحكومة ، ووزير الخارجية ، ورئيس أركان الجيش) أن يبلغوا الإدارة الأمريكية بأنهم سيشاركون في الحرب ، وسيفتحون جبهة شمالية ، وأن مذكرة ستقدم للبرلمان خلال ساعات للموافقة عليها، لكن يبدو أن ذلك تم بعد أن حسمت واشنطن قرارها بشن الحرب ، اعتماداً على جبهة واحدة هي الجبهة الجنوبية . لذا، كان جواب كولن باول لعبد الله غول عندما ابلغه بقرار الدولة التركية المشاركة في الحرب: **((شكراً، لسنا بحاجة لكم، لكن اذا كنتم تريدون المساعدة فافتحوا ممراً جوياً لطائراتنا))** [٦٩].

تمكنت الحكومة التركية من جمع ست قوى إقليمية (تركيا ، مصر ، سوريا، السعودية، إيران، الأردن ، فيما بقيت الكويت خارجاً) في سلسلة مؤتمرات إقليمية وقبل اسابيع من احتلال العراق، اسفرت هذه المبادرة عن صدور (إعلان اسطنبول) والذي كان يهدف لتفادي أي هجوم عسكري أمريكي على العراق ، وعلى الرغم من أن بعض المحللين في الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا عدوا أن الدافع وراء هذه المبادرة كان إسلامياً . إلا أن الواقع هو أن هذه المبادرات لم تستند الى التضامن الإسلامي بقدر ما انطلقت من إدراك ذاتي تركي متنام لتكون أنقرة قوة إقليمية قيادية، في إطار العثمانية الجديدة المستندة الى الثقة بالنفس والتمسك بالمصالح القومية . لكن في نهاية المطاف فشلت مبادرة تركيا الطموحة في التوصل الى أية نتائج ملموسة ، واسفرت المحادثات بين أنقرة وواشنطن عن عرض قدمته الولايات المتحدة الأمريكية قضى بتقديم منح وقروض الى تركيا بقيمة خمسة عشر مليون دولار، إضافة الى اتفاق يمكن بموجبه لعشرين ألف جندي تركي دخول شمال العراق لحماية المصالح التركية هناك . إلا أن البرلمان التركي صوت بفارق ضئيل ضد فتح جبة الشمال لمهاجمة بغداد انطلاقاً من تركيا[٧٠].

ازداد التنسيق السوري – التركي بعد احتلال العراق وجاء ذلك بتصريح الصحف السورية بهذا الصدد: **((أنه تأكيداً لقناعة الرئيسين الأسد وغول ، جرى الاتفاق على تعميق أواصر التعاون بين البلدين الجارين، والارتقاء بها خدمة لمصالحهما))**[٧١].

يتضح مما سبق ان الموقف التركي تجاه العراق ولاسيما فيما يتعلق بوحدته واستقراره وشكله المستقبلي ، مع الثوابت السورية تجاه العراق والمنطقة ككل هو ما أسهم بتعزيز التعاون بين الجانبين ، وفتح افاق جديدة للتقارب فيما بينهما ، أسهمت في خلق مجال سياسي تركي في المنطقة عبر البوابتين السورية والعراقية، وعبر التنسيق السياسي بين الطرفين والانفتاح الاقتصادي التركي عربياً عبر البوابة السورية .

الخاتمة:

من خلال ما تم ذكره في البحث تم التوصل الى النتائج الاتية:

اولاً: يغلب على العلاقات التركية السورية صفة التوتر بين الحين والأخر بسبب عدم التوصل لبناء علاقات ثابتة وارتباط المؤسسات التركية السياسية والاقتصادية والأمنية .

ثانياً : تبين ان المرحلة ما بين اتفاق أضنه عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٢ كانت مرحلة جيدة ابتدأها الرئيس التركي السابق احمد نجدت سيزر وأكمل مسيرتها حزب العدالة والتنمية الذي بني رؤية العمق الاستراتيجي لتركيا ومنها التواصل مع سوريا وحل قضية إيواء زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان وإخراجه من سوريا واعتقاله في كينيا عام ١٩٩٩ وان هذا التطور في العلاقات كان في صالح تركيا أكثر مما كان في صالح سوريا وخاص في المجالات الاقتصادية .

ثالثاً: أخذت العلاقات التركية السورية منحى إيجابياً تصاعدياً، اذ تحولت العلاقة بين البلدين من ذروة التوتر الى التقارب التدريجي، ثم المتسارع وصولاً الى الدخول في الحوار الاستراتيجي، اذ كان من نتائجه الدخول في اتفاقيات اقتصادية وإعلامية وثقافية وتعليمية وسياسية.

رابعاً : إن الزيارات المكثفة التي قام بها كبار مسؤولي الدولتين ابتداء من الرئيس التركي السابق احمد نجدت سيزر والرئيس عبدالله كول والرئيس السوري بشار الأسد هو من

اجل إقامة علاقات صداقة وتعاون ، وتأمل سوريا من هذه العلاقة إن لا تكون سياسة تركيا المتوافقة مع (إسرائيل).

خامساً : شهدت العلاقات التركية السورية تطورا ملحوظا منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في تركيا وتحسن العلاقات الثنائية بين البلدين في سياق تفاهم الحكوميتين التركية والسورية حول إعادة تعريف كل دولة لوزنها ودورها الإقليمي في المنطقة.

الهوامش:

(١) سيف محمد امين، السياسة التركية تجاه البلاد العربية ١٩٩٠-٢٠٠٣، دار الاكليل للمنشورات، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٤٥.

(٢) محمد ناصر العجلاني، أسباب التوجه التركي الجديد نحو المشرق، دمشق، (د-ت)، ، ص ٣٧ – ٤٢ .

(٣) عقيل سعيد محفوض ، سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٦٩ – ٧٠ .

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٤ – ٧٥ .

(٥) سالم عز الدين المنصور، تركيا ومحيطها الاقليمي، مركز الدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٤٩.

(٦) عقيل سعيد محفوض، المصدر السابق ، ص ٧٥ – ٧٦ .

(٧) سالم عز الدين المنصور، المصدر السابق، ص ٥١.

(٨) مبارك محمد بشير، تركيا في زمن التحول، دار الجبل، بيروت، ٢٠٠٩، ص٨٧.

(٩) امين الصياد، العلاقات الثنائية بين تركيا ومحيطها الاقليمي ١٩٩٠-٢٠١١، دار صابرون، بيروت، ٢٠١٦، ص٣٨.

(١٠) مبارك محمد بشير، المصدر السابق، ص ٩٠.

(١١) عقيل سعيد محفوض، المصدر السابق، ص ٧٧ – ٧٨ .

(١٢) عديلة هاشم ، تركا والسلام في الشرق الاوسط، مجلة العربي، العدد ٩٨، الكويت، ٢٠١٠، ص٢٥-٢٦.

(١٣) عقيل سعيد محفوض، المصدر السابق، ص ٨١.

(١٤) امين الصياد، المصدر السابق، ص ٤٠.

(١٥) احمد نوري النعيمي وآخرون، العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٨٤ .

(١٦) خورشيد دللي، الازمة السورية وآفاق التصعيد التركي، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة ١١، العدد ١٢١، يناير ٢٠١٢م، ص ٣٣.

(١٧) مبارك محمد بشير، المصدر السابق، ص ١٠١.

(١٨) خالد زيادة وآخرون، الثوابت والمتغيرات السياسية في حركة الوعي الجماعي القومي العربي والتركي منذ إعلان الجمهورية التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٠٢ .

(١٩) احمد نوري النعيمي وآخرون، المصدر السابق، ص ٨٧.

(٢٠) هاينتس كرامر ، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، ترجمة: فاضل جكتر، (د-م)، ٢٠١٥، ص٣٧ .

(21) Cuneyt Arcayurek, Bir Ozgurluk Tutkunu, Bulnt Ecevit ,Baski Istanbul, 2006, p. 373-374.

(٢٢) ميشال نوفل ، عودة تركيا الى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، ٢٠١٠، ص ٦٥ .

(٢٣) مصطفى محمد الطحان ، تركيا التي عرفت من السلطان الى نجم الدين اربكان ١٨٤٢ – ٢٠٠٦، ج٢، (د-م)، ٢٠٠٦، ص ٣٥٧ .

(٢٤) نوال عبدالجبار الطائي ، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، سلسلة شؤون إقليمية ، العدد ١٣، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٧ ، ص ٢ .

(٢٥) حسين بسلي وعمر اوزباي، رجب طيب أردوغان (قصة زعيم) ، ترجمة: طارق عبدالجليل ، مراجعة رمضان يلدرم، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١١، ص ٣٢٣ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٣١٣ .

(٢٧) مصطفى محمد الطحان ، المصدر السابق، ص ٥٨ .

(٢٨) سعد عبدالعزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، وحدة البحوث السياسية، رقم الملفة ٤٨٦، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص ٨.

(٢٩) زياد عزيز حميد الجلبي ، الانتخابات التشريعية في تركيا ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، نشرة متابعات تركية ، العدد ٩، السنة الأولى ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٢، ص ١ .

([٣٠]) ابراهيم خليل العلاف ، السياسة العربية لحزب العدالة والتنمية التركي ، نشرة متابعات إقليمية، العدد ١١، السنة الأولى، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل ، ٢٠٠٣، ص ١ .

([٣١]) جلال ورغي ، الحركة الإسلامية التركية : معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٠، ص ٥٥ .

([٣٢]) احمد داؤد اوغلو ، العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل ، مراجعة: بشير نافع وبرهان كوروغلو، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٠، ص ٥٧ .

([٣٣]) بولنت اراس ، عهد داؤد اوغلو في السياسة الخارجية التركية، ترجمة: أنور محمود نجم نشرة ترجمات إقليمية ، العدد ١٣ ، السنة ٢ ، مج ١ ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٩، ص ١ .

([٣٤]) لقمان عمر محمود النعيمي ، سياسة تركيا تجاه سوريا وإيران ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧ ، نشرة الراصد الإقليمي ، العدد٢٢ ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٨، ص ٢ .

([٣٥]) مصطفى محمد الطحان ، المصدر السابق، ص ١٠٩ .

([٣٦]) صالح عبد سعد، العلاقات التركية السورية (المحددات والآفاق) ، مركز الدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٨٥ .

([٣٧]) جلال ورغي ، المصدر السابق، ص٦٤.

([٣٨]) علي جلال معوض ، الارتباك : تحليل اولي للدور التركي في ظل الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٥ ، تموز ٢٠١١ ، ص ٦٠ .

([٣٩]) مصطفى اللباد ، العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة ، شؤون عربية ، العدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦ ، ص ٩٤ .

([٤٠]) احمد داوود أوغلو ، المصدر السابق، ص ٦٣ .

([٤١]) المصدر نفسه ، ص ١١١ .

([٤٢]) هاينتس كرامر ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

([٤٣]) احمد داوود اوغلو ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .

([٤٤]) احمد داوود اوغلو ، المصدر السابق، ص ١٤٥ .

([٤٥]) محمد نور الدين ، تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٨٩ ، تموز ٢٠١١ ، ص ١١٣ .

([٤٦]) محمد نور الدين ، تركيا الى أين ؟ .. دور وتحديات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٦٤، حزيران ٢٠٠٩ ، ص ٤٧ – ٥٠ .

([٤٧]) محمد نور الدين ، المصدر السابق، ١٢٦.

([٤٨]) محمد نور الدين ، تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج، ص ١١٤.

([٤٩]) محمد نور الدين ، تركيا الى أين ؟ .. دور وتحديات ، ص ٥٢.

([٥٠]) مصطفى اللباد ، أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٢، تشرين أول ٢٠١٠ ، ص ٩٧ .

([٥١]) مصطفى اللباد ، أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية ، ص ٩٧ .

([٥٢]) المصدر نفسه ، ص ٩٨ .

([٥٣]) مصطفى اللباد ، أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية ، ص ٩٨ .

([٥٤]) محمد نور الدين ، تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج، ص ١٢٤.

([٥٥]) محمد التلولي ، السياسة الخارجية التركية تجاه سورية ٢٠٠٢– ٢٠٠٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، غزة ، جامعة الأزهر، ٢٠١١، ص ٣٢ – ٣٣ .

([٥٦]) هاينتس كرامر ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .

([٥٧]) محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ، ٢٠٠٨، ص ٢٩٥ – ٢٩٦ .

([٥٨]) بحر الدين مسعودي، الأزمة السورية في السياسة الخارجية الروسية والتركية (٢٠١١ – ٢٠١٩)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٩ ، ص٤٥؛ محمد عبد العاطي التلوي، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا من (٢٠٠٢ – ٢٠٠٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة ،٢٠١١، ص ٢٨.

([٥٩]) محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور، ص٢٩٨.

([٦٠]) حسن محلي ، الأسد في أنقرة وجبهة مشتركة ، صحيفة المستقبل اللبنانية ، ٧ كانون الثاني ٢٠٠٤.

([٦١]) محمد نور الدين ، تركيا الصيغة والدور، ص٢٩٩.

([٦٢]) محمد نور الدين ، النتائج والتداعيات تركيا، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٠٨ – ٤٠٩ .

([٦٣]) محمد نور الدين ، النتائج والتداعيات تركيا، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً ، ص ٤٠٩ .

([٦٤]) المصدر نفسه ، ص ٤١٠.

([٦٥]) وليد رضوان ، العلاقات العربية – التركية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، ٢٠٠٦، ص ٨٧.

([٦٦]) محمود السامرائي ، المساومة في السياسة الخارجية التركية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٣، ٢٠٠٧، ص ٨٥ .

([٦٧]) محمود السامرائي ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

([68]) Volker perthes, Turkeys Role in the Middle East : An Outsiders Prespective (Ankara : The Transatlantic Academy Conference, June 10, 2010, p3.

([٦٩]) محمد نور الدين ، النتائج والتداعيات تركيا ، ص ٤١٦ .

([٧٠]) عمر تشبينار ، سياسة تركيا في الشرق الأوسط : بين الكمالية والعثمانية الجديدة ، أوراق كارنيغي، العدد ١٠ ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط، واشنطن أيلول ٢٠٠٨ ، ص٢٠ – ٢١ .

([٧١]) وليد رضوان ، العلاقات العربية – التركية ، المصدر السابق ، ص٣٧٩ .

المصادر الاجنبية:

1. Saif Muhammad Amin, Turkish Policy towards the Arab Countries 1990-2003, Dar Al-Akleel for Publications, Cairo, 2004,
2. Muhammad Nasser Al-Ajlani, Reasons for the New Turkish Orientation towards the East, Damascus, (D-T,)
3. Aqeel Saeed Mahfoud, Syria and Turkey: Current Reality and Future Possibilities, Center for Arab Unity Studies, Cairo, 2009,
4. Salem Ezz El-Din Al-Mansour, Türkiye and its Regional Environment, Center for Arab Studies, Cairo, 2011.
5. Mubarak Muhammad Bashir, Turkey in a Time of Transformation, Dar Al-Jabal, Beirut, 2009, p. 87.
6. Amin Al-Sayyad, Bilateral Relations between Türkiye and its Regional Environment 1990-2011, Dar Sabron, Beirut, 2016

7. Adila Hashem, Turkey and Peace in the Middle East, Al-Arabi Magazine, Issue 98, Kuwait, 2010
8. Ahmed Nouri Al-Nuaimi and others, Arab-Turkish Relations, Future Dialogue, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2006,
9. Khurshid Dalli, The Syrian Crisis and the Prospects of the Turkish Escalation, Al-Wahda Al-Islami Magazine, Year 11, Issue 121, January 2012
10. Khaled Ziadeh and others, Political Constants and Variables in the Movement of Arab and Turkish National Collective Consciousness Since the Declaration of the Turkish Republic, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1995.
11. Heinz Kramer, A Changing Turkey Searches for a New Dress, translated by: Fadil Çekter, (D-M), 2015
12. Mustafa Muhammad al-Tahan, The Turkey that was Known from the Sultan to Necmettin Erbakan 1842 - 2006, Part 2, (D-M), 2006
13. Michel Nofal, Turkey's Return to the East: New Directions for Turkish Policy, Arab House of Science Publishers, Beirut, 2010.